

خاتمة:

تعتبر المنافسة ذو أهمية كبيرة باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد السوق، فهي التي تسمح للمؤسسات من تحسين منتجاتها وكذا الخدمات التي تقدمها، إلا أن ممارسة هذه المنافسة لا بد من أن تتم في إطار منظم يضمن تجسيد مبدأ دولة القانون، و في سبيل تحقيق هذه الأهمية عمل المشرع الجزائري على تنظيم قواعدها عن طريق حظر كل ممارسة من شأنها تقييد المنافسة في السوق، وكذا التصدي لعمليات التجميع غير المشروع الذي يلحق الضرر الأكيد بالعملية التنافسية، بسن جملة من النصوص القانونية التشريعية و التنظيمية، حيث نجد أن القانون الحالي المتعلق بالمنافسة الأمر رقم 03-03 المعدل بموجب القانون رقم 12-08 و بالقانون رقم 05-10 قد تضمن مجموعة من المبادئ و القواعد القانونية التي تحكم شروط ممارسة المنافسة، التي أظهرت بشقيها الموضوعي و الإجرائي رغبة المشرع الجدية في تنمية المنافسة و حمايتها، وبعث الثقافة التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

وقد تم إنشاء جهاز متخصص عرف بمجلس المنافسة في محاولة للحفاظ على المناخ التنافسي داخل السوق، و الذي أوكل له مهمة ضبط المنافسة، حيث حظي باهتمام كبير من قبل المشرع الجزائري، وذلك من خلال منحه ميزة قانونية باعتباره سلطة إدارية مستقلة بموجب نص المادة 23 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 12-08، كما خول له العديد من الصلاحيات في قمع و معاقبة الممارسات المقيدة للمنافسة و كذا التجميعات الاقتصادية غير المشروعة، من خلال توجيه الأوامر للتوقف عن هذه الممارسات مع إمكانية التهديد بالعقوبات المالية، أو بإصدارها مباشرة لإدانة المؤسسة المتورطة بذلك، أو تدابير مؤقتة لغاية الفصل و البت في مدى ثبوت قيام بمثل هذه الممارسات.

و بالرغم من أن مجلس المنافسة هو الهيئة الأولى و الأساسية التي تسهر على احترام قواعد قانون المنافسة، إلا أنه خلق العديد من الصعوبات سواء في الحياة العملية أو بالنسبة للباحث في هذا المجال

،وذلك لغياب كتب فقهية متخصصة تعالج مواضيع المنافسة بدقة ووضوح باستثناء المقالات المنشورة ،و
في الأخير نخلص إلى النتائج التالية:

-حادثة قانون المنافسة في الجزائر يجعل منه من الميادين صعبة التناول خاصة أن المؤسسات إلى حد
اليوم لم تتشبع بثقافة المنافسة.

-عدم وعي المستهلك بخصوص حقوقه وكذا نقص الثقافة التنافسية لدى المؤسسات التجارية ،الذي يؤثر
بالسلب على التوازن الاقتصادي.

-إن أغلبية المؤسسات تجهل وجود مجلس المنافسة ومدى أهمية الدور الذي يلعبه من أجل ضمان احترام
قواعد المنافسة ،هذا ما يفسر قلة القضايا التنازعية ،كما أن غياب الاتصال بين المجلس و المحيط
الاقتصادي لم يسمح له بالتحكم في السوق.

-بما أن الجزائر اختارت نظام اقتصاد السوق ،فهذا يعني أن على المؤسسات الجزائرية مواكبة التطورات
الاقتصادية من أجل مزاحمة المؤسسات الأوروبية ذات الإمكانيات الكبيرة و الخبرة الواسعة.

و إلى جانب المزايا العديدة التي تضمنتها القوانين التشريعية ،فإننا نوصي بالاقترحات التالية :

-ضرورة تنظيم مجلس المنافسة للندوات و المحاضرات لإيصال دوره بدءا بالسلطات السياسية إلى غاية
المواطن البسيط.

-ضرورة العمل بجدية في محاولة ترسيخ مبادئ المنافسة الحرة في الجزائر ،عن طريق تفعيل دوره و
القضاء على كل ما يؤثر على اطلاعه بمهمة ضبط المنافسة من خلال دعوة المشرع إلى التدقيق أكثر في
سن النصوص القانونية المتعلقة بالمنافسة ليتحقق الانسجام فيما بينها.

-العمل على زيادة التنسيق مع المنظمات العالمية المعنية بحماية المنافسة و الاستفادة من تجاربها في هذا المجال .

-ضرورة تكثيف الدراسات و الأبحاث السوقية لكشف الممارسات الضارة بالمنافسة .

-ضرورة إشراك وسائل الإعلام الحديثة و دور التكنولوجيا المعلومات في تفعيل قوانين حماية المنافسة و كذا منع الاحتكار و خلق تنمية الوعي بقواعد المنافسة الحرة و بما تحقّقه الأسواق التنافسية من مصالح للمستهلكين و للمنتجين و للمجتمع على حد سواء، حيث تتيح للمستهلك الحصول على السلع و الخدمات بأعلى جودة و بأفضل الأسعار ،كما توفر للمنتج الدافع و الحافز لإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج و تحسين و رفع الجودة للحصول على نصيب أكبر في السوق وتحقيق الربح، فضلا عما توفر المنافسة من استخدام أمثل للموارد المتاحة.